استحقاق الراوي الترك عند ابن حبان في كتابه "المجروحين"

د. نماء محمد البنا *

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٨/٤/١٠م تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٨/١١/٢٠م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على قاعدة متينة من قواعد النقد الحديثي، هذه القاعدة مفادها أنه لا يصلح التعميم في قواعد النقد الحديثي بالنسبة لناقد معين، إنما ينبغي الوقوف على عبارة نقدية معينة عند أحد النقاد ودراستها دراسة وافية للوقوف على مراده من تلك العبارة.

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على عبارة ابن حبان في الراوي "استحق الترك" في كتابه المجروحين، كيف استخدمها؟ ومتى؟ وهل كان متعنتا في استخدامها كما يوصف من قبل النقاد؟

وذلك من خلال دراسة كل من قال فيه ابن حبان استحق الترك –وقد بلغوا اثنين وخمسين راويا- ومقارنة قول ابن حبان بغيره من النقاد، لنخلص بعد ذلك إلى نتيجة علمية دقيقة.

Abstract

This paper firms one rule of the Hadith criticism rules. This rule says in dealing with one of the Hadith critics or scholars it is wrong then to generalize his criticism. It is important however to study his rule of criticism fully in order to recognize his aim of it.

Therefore this study came to study thoroughly one of the rules of Ibn Hibban in his phrase “he is worthy of being left” as used in his book al-Majruhe en. When did he use it? in what sense he used it? Was he extremely strict in using this phrase as he is described by some of his critics?

This come through studying all fifty tow narrators whom Ibn Hibban criticized using the phrase “he is worthy of being left” comparing his opinion with the opinion of other critics aiming to reach accurate conclusions in this regard.

المقدمة:

إن الباحث في الحديث الشريف وعلومه ليدرك أن معرفة دلالة المصطلحات الحديثية ذات الأثر في الحكم على الحديث من أهم ما يجب أن تتصرف إليه همم الباحثين في دراساتهم العلمية الحديثية المتخصصة، كما أنه من المهم بمكان الوقوف على مراد النقاد بمصطلحاتهم وألفاظهم وأحكامهم، فهذا يتيح لطالب العلم في الحديث الشريف فهم المراد من هذه الإطلاقات وعدم إطلاق الأحكام جزافا على هذا الناقد أو ذاك.

كما أن دراسة إطلاق أحد النقاد المعتبرين لفظا معينا على الرواة يضيف فوائد نوعية لا يستهان بها وبخاصّة إذا كان هذا الناقد من جهابذة هذا العلم كابن حبان البستي الذي قال فيه ابن عساكر: "أحد الأئمة الرحالين والمصنفين المحسنين ... وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار المشهورين"(١).

وقال الحاكم: "كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال، صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه"(٢).

ووصفه ياقوت الحموي بالمتقن وقال: "كان مكثرا من الحديث والرحلة والشيوخ، عالما بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمُّلَ منصِفٍ، علم أن الرجل كان بحرا في العلوم ... وصارت تصانيفه عدة لأصحاب الحديث"(٣).

* محاضر متفرغ، قسم أصول الدين، الجامعة الأردنية.

ويقول الذهبي: "من أئمة الجرح والتعديل المعروفين عند السنة". ويقول أيضاً: "هو الإمام الحافظ المجود العلامة الثقة الثبت المتقن المحقق"(٤).

وقال ابن حجر فيه: "كان من أئمة زمانه ... وكان رأسا في معرفة الحديث ... كان صاحب فنون، وذكاء مفرط، وحفظ واسع إلى الغاية"(٥).

ثم أنني لم أقف على من درس أحوال هؤلاء الرواة دراسة تفصيلية، إلا ما كان من الدكتور عداب الحمش فقد تناول هذه المرتبة ضمن رسالته "ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل" في المبحث الخامس"أحكام مرتبة الترك" في ثلاث صفحات، وقد أفدت من دراسته، إلا أنه فاته ذكر بعض الرواة، كما أنه لم يدرس هؤلاء الرواة بل اكتفى بنقل كلام ابن حبان فيهم، فالدراسة هذه قارنت بين أقوال العلماء مع قول ابن حبان، ثم أعطت أمثلة مدروسة لكل سبب من أسباب الترك.

محددات الدراسة:

- يتناول هـذا البحث مسألة محددة عند الإمام ابن حبان وهي قوله في الراوي "استحق الترك".
- لم يتناول البحث الرواة الذين قال فيهم ابن حبان استحق ترك الاحتجاج، ولعلي أدرسهم دراسة مقارنة مع بقية رواة مرتبة الترك -إن شاء الله ﷻ-.

مشكلة البحث:

يتوقع أن يجيب هذا البحث عن عدد من الأسئلة مثل:

- هل يطلق ابن حبان هذا اللفظ وصفا للراوي أو حكما عليه؟
- كم عدد الرواة الذين أطلـق عليهم ابن حبان هذه العبارة؟
- متى يطلق ابن حبان هذا اللفظ على الراوي؟
- ما مدى موافقة ابن حبان للنقاد ومخالفته لهم؟
- هل ينبني على ذلك نتائج مهمة مثل: هل يؤكد استخدام ابن حبان لهذه العبارة ما وصفه به النقاد أنه من المتشددين في الجرح؟

المسألة الأولى

هل يطلق ابن حبان لفظ "استحق الترك" حكما على الراوي أو وصفا له؛

والذي أعنيه هنا هو: أننا إذا قلنا إن المتروك وصف في الراوي فإننا نرى من هو متروك عند عالم، ليس متروكا عند عالم آخر ومن ثمَّ فيمكن لكل باحث أن ينازع في صحة حديث أو ضعفه اعتماداً على اختلاف قول النقاد في الراوي الواحد وهذه مشكلة نقدية!

وإذا قلنا إن لفظ متروك حكم فيسعنا عندئذ أن نصنف مرتبة الترك هذه إلى مصطلحات ... وأسباب ... ثم يكون الحكم.

والمتأمل في صنيع ابن حبان في كتابه المجروحين فيمن قال فيهم "استحق الترك" يجد أنه قد انتهج نهجا واضحا مميزا في هؤلاء الرواة، فهو يعرّف بالراوي أو يترجم له ترجمة معرفية، ثم يذكر جرحه مفسرا، ثم يطلق استحقاقه للترك (كحكم عليه) ولعل الصورة تكون أوضح إذا درسنا صنيعه من خلال بعض الأمثلة الواردة في كتابه المجروحين.

المثال الأول: ترجم ابن حبان للراوي صالح بن محمد ابن زائدة في المجروحين وقال فيه:

"صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي من أهل المدينة، يروي عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز. روى عنه وهيب وحاتم بن إسماعيل والناس، مات سنة خمس وأربعين ومائة. كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلـم، ويسنـد المراسيل ولا يفهم، فلما كثر ذلك من حديثه وفحش استحق الترك"(٦).

أولاً: يقصد ابن حبان بقوله: "يقلب الأخبار والأسانيد" ما يحصل من بعض الرواة من إدخال حديـث في حديث، أو إدراج، أو إبدال سند بسند، أو سلوك للجادة ونحو ذلك.

ثانياً: نجد ابن حبان قد عرَّف باسمه وكنيته، ثم شيوخه وتلاميذه، ثم وفاته، وهذا أمر متبع في كثير من كتب الرجال.

إلا أن مدار بحثنا هنا هو الجزء النقدي من الترجمة الذي بدأ فيــه ابن حبان بقوله: "كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلم، ويسند المراسيل ولا يفهم، فلما كثر ذلك من حديثه وفحش استحق الترك ..." فابن حبـان يبين حال الراوي بعبارات دقيقة واضحة، وهو أنه يقلب الأخبار والأسانيد دون علم، ويرفع المراسيل غفلة منه أو قلة حفظ أو سوء ضبط، وهذا بالطبع قد ينشأ عنه نكارة ما يرويه هذا الراوي بجانب ما يرويه غيره.

ثم يوضح أن صنيعه هذا لم يكن قليل الحدوث، أو نادرا ما يصدر منه، بل أصبحت هذه سمة أحاديثه الغالبة، وهذا يدلل أنه قد اطلع على أحاديثه وسبرها جميعها -وهو يصرح بذلك أحيانا كما قال في ترجمة ابن لهيعة: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين"- حتى استطاع أن يحكم أن ذلك كثر في حديثه لدرجة أنه غلبت الروايات التي أخطأ فيها وفحش خطــؤه فيها حتى زادت على الروايات التي أصاب فيها، عندئذ جاء الحكم من قبل ابن حبان عليه أنــه استحق الترك فلا يحتج به ولا يعتبر برواياته حتى لو وافق غيره من الرواة.

المثال الثاني: ترجم ابن حبان أيضا لمحمد بن عبــد الرحمن في كتابه المجروحين فقال:

"محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الفقيه، كنيتــه أبو عبد الرحمن، ولاه يوسف بن عمر القضاء بالكوفة، يروي عن عطاء والشعبي، روى عنه أهل الكوفة والعراقيون، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، ويُحِّدث على الحسبان، فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين"[٧].

نقف هنا عند العبارة النقدية لابن حبان، ونلمح في عبارته جليا تعليل استحقاق الراوي للترك، وهو كونه لا يحفظ، وعدم الحفظ هذا يؤدي إلى فحش الخطأ وغلبة الوهم على رواياته، الأمر الذي ينتج عنه كثــرة النكارة لما يرويه، ومخالفته لما هو محفوظ من الروايات.

وبعد كل هذه المقدمات النقدية التي تثبت استقراء الناقد العلامة ابن حبان لروايات الراوي قبل أن يصدر عليه حكما معينا، أصدر ابن حبان الحكم عليه أنه يستحق الترك. ولست هنا في صدد بيان صحة حكم ابن حبان على الــراوي أو خطئه فهذا سأفرد له مسألة منفردة، لكنني أريد أن أقف على منهجية ابن حبان في تعليــل استحقاق الراوي للترك بوجه عام، وإذا كان النقــاد قدموا الجرح المفسر على غيره فإننا نجد أن ابن حبان قد اتبع منهجية تفسير وتعليل الحكم على الراوي بالترك.

المثال الثالث: والمثال الثالث الذي يبين أن ابن حبان قد تعامل مع الترك كحكم لا كوصف للراوي هو قوله: "عباد بن عباد، أبو عتبة الخواص، أصله من فارس سكن أرسوف من فلسطين، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، روى عنه أهل الشام. كان ممن غلب عليــه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والإتقان فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك"[٨].

وهذه عبارة نقدية تدل على فهم عميق لابن حبان في نقد الرجال، فاشتهار الراوي بالصلاح والزهــد والتعبد غير كاف أبداً لتوثيقه في الراوية والاحتجاج به، يقول يحيى بن سعيد: "ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث؛ لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه"[٩] وسيأتي هذا بتفصيل في أسباب الترك –إن شاء الله-.

وقــد أوضح ابن حبان أن عدالة الراوي لا غبار عليها، ولكن لانعدام ضبطه، وعدم اشتغاله بالحديث، كثر الوهم في رواياته على قلتها، فكثرت المناكيــر فيها، الأمر الذي جعله مستحقا الترك عنده.

بات واضحاً من خلال الأمثلة السابقة صنيع الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين في الرواة الذين قال فيهم "استحق الترك"، وهو أنه يذكر الراوي الذي يريد، ثم يترجم له ترجمة معرفية، ويتبعها بألفاظ ومصطلحات

تبين سبب ضعفه، ونزوله عن مرتبة الاعتبار، ذاكرا ذلك من خلال استقراء مرويات ذلك الراوي، ثم يطلق الحكم وهو استحقاق الراوي للترك.

ونلفت النظر إلى أن بعض النقاد يعنون ببيان سبب الضعف أو الترك، لكن دون تصريح بالحكم على الراوي، وذلك مثل العقيلي وابن عدي، فيقولون: لا يتابع على حديثه، أو عامة ما يرويه غير محفوظ، ونحو ذلك من العبارات، والحكم على الراوي بالترك يُفهم من كلامهم، لكن ميزة ابن حبان أنه جمع بين التعليل والحكم الصريح.

وصنيع النقاد غالبا أنهم يطلقون الحكم على الراوي بقولهم "متروك الحديث" دون أن يسبقوه أو يردفوه بتعليل له أو بيان لسبب الترك، فجاء صنيع ابن حبان متميزا عنهم حقيقة فكان أول من **انتهج** إيراد الترك المعلل في ترجمة الراوي المتروك دون الاكتفاء بإطلاق الحكم دون بيان السبب، وهذا فعل يسجل له والله أعلم.

المسألة الثانية

ما هي أسباب ترك الراوي عند ابن حبان؟

تبين لنا أن ابن حبان يطلق لفظ "استحق الترك" كحكم على الراوي، وهذا يدفعنا لمعرفة متى يطلق ابن حبان هذا اللفظ على الراوي؟ أو بمعنى آخر ما هي أسباب استحقاق الراوي للترك عند ابن حبان؟

لقد بلغ عدد الرواة الذين قال فيهم ابن حبان "استحق الترك" في كتابه المجروحين اثنين وخمسين راويا(١٠)، والدارس لتراجم هؤلاء الرواة يقف على أسباب عديدة ومتنوعة للترك، ويمكننا أن نجعل هذه الأسباب في ثلاثة أقسام: فمنهم من حكم عليه بالترك لقدح في عدالتـــه، ومنهم من حكم عليه بالترك لقدح في ضبطه وهم النسبة الأكبر من الرواة، ومنهم من جمع بين قدح في عدالته وقدح في ضبطه، وسأذكر هذه الأسباب مع بعض الأمثلة عليها لتوضيح المسألة والوقوف على حيثياتها.

القسم الأول: أسباب تتعلق بقدح في العدالة والضبط معا:

حكم ابن حبان بالترك لقدح في العدالة والضبط على ثلاثة رواة، و**جميعهم** من المبتدعة الذين وصفوا بقدح أضيف للبدعة وهؤلاء هم:

أولاً: عبد المجيد بن عبد العزيز:

قال فيه ابن حبان: "عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد المكي، كنيته أبو عبد الحميد، يروي عن مالك وأبيه.

منكر الحديث جدا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك، وقد نقل عنه أنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء، مات قبل المائتين بقليل وهو الذي روى عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: القدرية كفر، والشيعة هلكة، والحرورية بدعة، وما نعلم الحق إلا في المرجئة. روى عنه هذه الحكاية عصام ابن يوسف البلخي. وهذا شيء موضوع ما قاله ابن عباس، ولا عطاء رواه، ولا ابن جريج حدث به"(١١).

فقول ابن حبان منكر الحديث جدا ينصرف لقدح في ضبط الراوي لأنه يقول فيه يروي المناكير عن المشاهير أي إذا روى أحاديث كبار هذا الفن جاء بما لم يوافقه عليه أحد من الثقات، والمثال الذي طرحه لإحدى مرويات هذا الراوي يؤكد هذا، ولا ينصرف للوضع قطعاً -وابن حبان في حكمه قال منكر الحديث جدا وهي عبارة تختلف عن عبارته فيمن يحكم عليه بالوضـع- لأن الناظر لترجمة هذا الراوي يجد أن ابن معين قال فيه: عرضت عليه كتب ابن جريج فأصلحها ... وقال: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ولكن لم يكن يبذل نفسه للحديث -بمعنى أنه لم يكن يتحرّى الدقـــة في رواياتـــه، أو لا يصرف همته إليه ولا يعنى به كما ينبغي-(١٢).

وقال في موضع آخر عنه: ثقة ... وقال مرة: ثقة ليس به بأس(١٣).

وقال الإمام أحمد: لا بأس به وكان فيه غلـــو في

الإرجاء. وقال مرة: ثقة يغلو في الإرجاء[١٤].

وقال أبو داود: ثقة داعية إلى الإرجاء[١٥].

قال الباحث: وهو لا يصل إلى درجة الثقة لقول بقية النقاد فيه، إذ يقول ابن معين: كان يروي عن قوم ضعفاء ... وكان يعلن الإرجاء[١٦].

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه كان الحميدي يتكلم فيه[١٧].

وقال عبد الرزاق -لما مات-: الحمد لله الذي أراح أمة محمد من عبد المجيد[١٨].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث مرجئاً ضعيفاً[١٩].

وقال البخاري: يرى الإرجاء عن أبيه، وكان الحميدي يتكلم فيه[٢٠].

وقال مسلم: كان بمكة يرى الإرجاء[٢١].

وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر: ضعيف[٢٢].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عددا من أحاديثه: وكل هذه الأحاديث غير محفوظة، على أنه يتثبت في حديث ابن جريج، وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء[٢٣].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[٢٤].

قال الحاكم: هو ممن سكتوا عنه[٢٥].

قال ابن عبد البر: روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها خطأ حديث الأعمال[٢٦].

وقال الساجي: روى عن مالك حديثا منكراً ... وروى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها[٢٧].

قال الدارقطني: لا يحتج به يعتبر به ... كان أثبت الناس في ابن جريج[٢٨].

قال ابن حجر: صدوق نسب إلى الإرجاء وفي حفظه شيء ونسب إلى التدليس[٢٩]. وقال في موضع آخر: صدوق يخطئ وكان مرجئا أفرط ابن حبان فقال متروك[٣٠].

وأنا هنا لن أبحث اعتدال حكم ابن حبان أو تشدده، إنما أردت أن أقف على أن سبب ترك هذا الراوي عند ابن حبان هو خطؤه في عدد من الأحاديث، جعلته يطلق عليه منكر الحديث، يضاف إليها دعوته إلى البدعة التي أشار إليها ابن حبان في ترجمة الراوي، كما أنه نسب إلى التدليس، الأمر الذي جعله يستحق الترك عند ابن حبان.

ولعل ابن حبان ممن ينهج منهجا في المبتدعة أنهم إذا كانوا دعاة لها، وغلاة فيها استحقوا الترك عنده، ولا يضره إذا كان من العلماء مَن يرى الرواية عن المرجئة، مثل الإمام أحمد فهو يقول في عبد المجيد هذا: "كان مرجئا، وقد كتبت عنه، وكانوا يقولون أفسد أباه، وكان منافرا لابن عيينة"[٣١] ويعقب المروذي فيقول: "وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصما"[٣٢].

وقد ثبت لابن حبان أنه داعية إلى بدعته، وقد أشار لهذا بقوله: وقد نقل عنه انه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء، كما نص أبو داود على ذلك فقال: داعية إلى الإرجاء، بالإضافة إلى وقوع الخطأ منه لخلل في حفظه كما قال ابن عبد البر وابن حجر وأشار إليه غيرهم كقول ابن عدي كل هذه الأحاديث غير محفوظة، أقول كل هذا جعله يستحق الترك عند ابن حبان.

ثانياً: عباد بن يعقوب الرواجني:

ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "عباد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد، من أهل الكوفة، يروي عن شريك أخبرنا عنه شيوخنا. مات سنة خمسين ومائتين في شوال، وكان رافضيا، داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك وهو الذي روى عن شريك، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه" أخبرناه الطبري، قال حدثنا محمد ابن صالح، قال حدثنا عباد بن يعقوب، عن شريك"[٣٣].

وهذا أمره أوضح نوعا ما ممن سبقه فهو رافضي -وهذا لفظ يطلق على الشيعي المغالي كما قال ابن حجر- وهو أيضا داعية إلى الرفض وهذا يعده علماء الحديث قدحا في العدالة يضاف إليه رواية المناكير وهو خلل في

الضبط كما سبق وأشرنا فاستحق عند ابن حبان الترك.

مـــع أنه قد يكون عند غيره لم تنزل رتبته إلى درجة الترك فقد قال فيه أبو حاتم: شيخ ثقة ... وقال مرة: كوفي شيخ. وقال ابن خزيمة: حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه(٣٤).

وقال الذهبي: صادق في الحديث(٣٥).

وقال ابن حجر: صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون بالغ ابن حبان فقال يستحق الترك(٣٦). إلا أن ابـــن حبان أبان أنه تركه بداية لبدعتـــه التي أشار إليها عدد من النقاد إذ يقول صالح جزرة: كان يشتم عثمان ... وسمعته يقول الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة(٣٧).

ويقول الذهبي: شيعي غال ... من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث(٣٨) ... وقال مرة: صدوق في الحديث رافضي جلد كان يشتم السلف(٣٩).

فهذا كله جعله مستحقا للترك عند ابن حبان، ثم أضيف إليه نكارة رواياته التي أشار إليها ابن عـــدي بقوله: روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم ... وفيه غلو فيما فيه من التشيع(٤٠).

وإن كان من وثقه وهما أبو حاتم وابن خزيمة لا يؤخذ من كلامهما التوثيق المراد عند النقاد؛ لأن أبا حاتم جمع مع توثيقه له لفظ يدل على تليين الراوي وهو قوله شيخ، وقال مرة كوفي شيخ دون التوثيق.

أما ابن خزيمة فقد ذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك الرواية عنه آخرا، وهذا مشير إلى أن آخر ما استقر حاله عنده أنه مستحق للترك، فوافق ابن حبان شيخه في آخـــر ما ذهب إليه، ولا أرى في ترك هذا الراوي مبالغة من ابن حبان كما أشار ابن حجر والله أعلم.

ثالثاً: مندل بن علي العنزي:

قال فيه ابن حبان: "مندل بن علي العنزي أخـــو حبان بن علي، كنيته أبو عبد الله من أهل الكوفة، يروي عن هشام بن عروة وابن جريج والأعمش، روى عنه وكيع وأهل الكوفة، وكان مرجئا من العباد، إلا أنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المُتْقنين مما لا ينفك منه البشر من الخطأ، وفحش ذلك منه عدل به غير مسلك العدول فاستحق الترك وكان أخوه حبان يتشيع، ومات مندل بن علي سنة ثمان وستين ومائة. أخبرنا الزيادي، قال حدثنا محمد بن علي الفرقدي، قال حدثنا إسماعيل بن عمرو، قال: قال لي معاذ بن جبل: دخلت الكوفة فلم أر أحدا أروع من مندل بن علي. قال أبو حاتم: وقد قيل إن مندلا كان لقبا واسمه عمرو ..."(٤١).

وهذا أمره أوضح من سابقيه فضعفه واضح ظاهر، وافق ابن حبان عليه عددٌ من النقاد، فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري والدارقطني والنسائي وأبو أحمد الحاكم والساجي والطحـــاوي(٤٢). وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: لين الحديث(٤٣).

قال ابن عدي: له أحاديث أفراد وغرائب وهو ممن يكتب حديثه(٤٤).

وقال الجوزجاني: واهي الحديث(٤٥).

وقد جاء عن ابن معين قول مخالف للسابق، فقد قال فيه: ليس به بأس ... يكتب حديثه(٤٦).

وقال يعقوب بن شيبة: كان خيِّراً فاضلاً صدوقاً وهو ضعيف في الحديث(٤٧).

قلت: لعل الخيرية والفضل كان لعبادته وصلاحه، فقد أشار ابن حبان أنه كان من العُبَّاد، ولكن ظاهر من قـــول النقاد ضعفه بالإضافة إلى بدعته التي دعمت استحقاقه الترك عند ابن حبان.

ويبدو من صنيعه أنه يترك الاحتجاج بالمبتدعة الدعاة كما في المثال السابق، فكيف إذا انضم لذلك جرح آخر، فالطحاوي يقول فيه: ليس من أهل التثبت في الرواية بشيء ولا يحتج به(٤٨).

القسم الثاني: أسباب تتعلق بقدح في عدالة الـــراوي:

أطلق ابن حبان حكم الترك بسبب خلل في العدالة على ثمانية رواة، وتفصيل هذه الأسباب في الآتي:

أولاً: الوضع والكذب:

معلــوم أن الراوي الكذاب أو الوضاع لا يقبــل الاحتجاج أو الاعتبار به، سواء وافق الثقات أو لا، إذن يصلح أن يحكم عليه بالترك ومثاله عند ابن حبان: أحمد بن محمد بن مصعب.

قـــال فيه ابن حبان: "أحمد بن محمد بن مصعب ابن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد بن موان، أبو بشر الفقيه من أهل مرو، كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار، حتى غلب قلبه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثـــه، فاستحق الترك ولعله قد اقلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم اشك أنه قلبها، كان على عهدي به قديماً.

وهو لا يفعل إلا قلب الأخبار عن الثقات، والطعن على أحاديث الأثبات، ثم آخر عمره جعل يدعى شيوخا لم يرهم وروى عنهم، وذاك أني سألته قلت: يا أبا بشر أقدم من كتبت عنه بمرو من؟ قال: أحمد بن يسار. ثم لما امتحن بتلك المحنة، وحمل إلى بخارى حدث يوما في دار أبي الطيب المصعبي عن علي بـــن خشرم، فاتصل بي ذلك فأنكرت عليه، فكتب إلي يعتذر إلي وقال: قرئ علي في وقت شغلي تلك الأحاديث. ثم خرج إلى سجستان فرواها عن علي بن خشرم والفرياناني وأقرانهما، وأنا أذكر من تلك الأحاديث التي كان يقلبها على الثقات أحاديث يستدل بها على ما رواها ..."(٤٩).

ومعلوم أنه ما من أحد من النقاد إلا ويحكم على مـــن يضع الحديث بأشد الأحكام وأقسى العبارات، ومنها أنه لا يحتج به مطلقا وهو من يستحق الترك، فالترك كحكم يشمل من وصفوا بالوضع من حيث إنهم لا يحتج بهم مطلقا. وصنيع ابن حبان في هذا الراوي قد وافقه عليه غيره من النقاد إذ يقول ابن عدي في الراوي ذاته: روى أحاديث بواطيل(٥٠).

ويقول الخطيب: متروك الحديث(٥١).

ويقول الدارقطني: كان يضع الحديث(٥٢).

ويقول أبو سعيد الإدريسي: منكر الحديث يضع الحديث على الثقات(٥٣).

ويقول السمعاني: لم يكن ثقة في الحديث وله من النسخ الموضوعة شيء كثير ... أجمعوا على تـــرك حديثه(٥٤).

وهذا كله يتسق تماما مع حكم ابن حبان على هذا الراوي.

ثانياً: البدعة:

لقد فصل العلماء في قبول رواية المبتدع مـــن قبول مطلق أو رفض مطلق أو التفصيل، لكن لا يختلف علماء هذا الشأن أن المبتدع تترك روايته في حالات معينة، وقد رأينا سابقا من تركه ابن حبان لدعوته إلى بدعتـــه، مع وجود خلل في الضبط مضافا لها، أو من جرح ضبطه مع وجود كلام للنقاد في بدعته، فهل استحق التـــرك راوٍ لبدعته فقط عند ابن حبان؟ أقول: قلمـــا يُترك لبدعته إلا إذا أثرت هذه البدعة في مروياته، فهو إن روى ما يدعو لها مما لم يروه غيره من الحفـــاظ، يتـــرك لذلك، إذن حتى من ترجم له ابن حبان وبين أنه تركه لبدعته فلا بد أن تكون هذه البدعة مؤثرة بالضرورة على مروياته حتى يستحق الترك، وقـــد وقفـــت على راو واحد على هذه الشاكلة هو أصبغ بن نباتة، قال فيه ابن حبان:

"أصبغ بن نباته الحنظلي التميمي، كنيته أبو القاسم وهو الذي يقال له أبو القاسم الدارمي، وقد قيل المجاشعي، يروى عن على بن أبي طالب، روى عنه أهل الكوفة. وهـــو ممن فتن بحب علي أتى بالطامات في الروايات فاستحق من اجلها الترك".

ثنا الهمداني، ثنا عمرو بن على قال: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدث عن الاصبغ بن نباتـــه بشيء قط. ثنا مكحول ببيروت، قال سمعت جعفر بن أبان يقول: قلت ليحيى بن معين الأصبغ بن نباته؟ قال: ليس بشيء. قال أبو حاتم ﷺ: وهو الذي روى عن أبي أيوب الأنصاري قال: أمرنا رسول الله ﷺ بقتال

الناكثين والقاسطين والمارقين. قلت: يا رسول الله مع من؟ قال: "مع على بن أبي طالب" ثناه محمد بن المسيب، ثنا على بن المثنى الطهوي، ثنا يعقوب بن خليفة، عن صالح بن أبي الأسود، عن على بن الحزور، عن الاصبغ ابن نباته، عن أبي أيوب"(٥٥).

هــذا مثال على ترك ابن حبان الراوي لخلل في عدالته وهو هنا البدعة، لكنه مثَّل لهذا الخلل برواية المبتدع ما يؤيد بدعته ويدعو لها، وهو الأمر الــذي جعل في روايته المناكير والأحاديث الضعيفة، والأمثلة التي سقتها لخلل في العدالة والضبط معا تبين ترك ابن حبان الراوي لبدعته التي أنتجت ما ذكرت حتى استحق أن يقول فيه أبو حاتم: لين الحديث(٥٦).

ويقول فيه ابن سعد: كان صاحب شرطة علي .. كان شيعيا وكان يضعَّف في روايته(٥٧).

ويتركه النسائي فيقول فيه: متروك الحديث(٥٨).

ويقول ابن سبط العجمي: كذاب متروك(٥٩).

ويقول الذهبي: تركوه(٦٠).

ويقول ابن حجر: متروك رمي بالرفض(٦١).

وعند الرجوع إلى مرويات الأصبغ –عند ابن عدي وابن حبان مثلاً- نجد أن معظم أكثر ما انتقــد عليه فيها هو أنها داعية لبدعته، ومن هنا ربط النقاد بين كونه رافضيا وكونه متروكاً، وصنيع النقاد هذا ليس مقصوراً على بدعة بعينها، بل هو نهج ينتهجونه في الحكم على المبتدعة والله اعلم.

ثالثاً: الفسق:

لقد حكم ابن حبان بالترك على من ظهر منه خلل في دينه، وتبين فسقه بين الناس والمثال على ذلك ما جاء في كلامه عن راشد أبو مكيث، حيث يقول فيه:

"راشد أبو مكيث، يروي عن ابن عمر، روى عنه جرير عبد الحميد، كان قذافا للمحصنات، ومع ذلك لم ير ابن عمر وكان يروي عنه، ومن كان فيه إحدى الخصلتين الكذب أو الفسق استحق الترك فكيــف إذا اجتمعا"(٦٢).

وقد أوردته تحت من استحق الترك لفسقه دون الكذب؛ لأن ابن حبان أقر في ترجمته أن الفسق وحده كفيل بترك الراوي، ثم إن معظم النقاد أثبتوا رؤيته لابن عمر، فيقول الإمام البخاري في راشد: رأى ابن عمر قال جرير: وكان قذافا للمحصنات(٦٣).

وقال أبو حاتم: رأى ابن عمر وكان جريــر لا يرضاه(٦٤).

وقال ابن عدي: رأى بن عمر ... قال جرير: وكان قذافا للمحصنات(٦٥).

وقال ابن الجوزي: كوفي رأى ابن عمر يعرف بحديث واحد، قال جرير: كان قذافا للمحصنات(٦٦).

القسم الثالث: أسباب تتعلق بقدح في ضبط الراوي:

إن خلل الضبط أمره أيسر من خلل العدالة وهذا معلوم وواضح عند المشتغلين بهذا العلم، ولا يترك الراوي لخلل يسير في ضبطه، بل إذا غلب خطؤه على صوابــه، وهذا ما سار عليه ابن حبان في كتابه حيث يقول في ترجمة محمد بن دينار:

"محمد بن دينار الطاحي، أبو بكر بن أبي الفرات، من أهل البصرة، يروي عن يونس بن عبيد والبصريين، روى عنه أهل العراق. كان يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر فيسلك به مسلك العدول، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثقات، والاحتجاج بما وافق الأثبات. سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بــن معين عن محمد بن دينار الطاحي فقال: ضعيف ..."(٦٧).

وقد قال ابن حبان مثل ذلك في عدد من الــرواة مثل: سهيل بن أبي فرقد، وعبد الله بن الحسين، وعبدالله ابن عبد الله بن أويس، وعمر بن حماد، وأبي بكر بن عبد الله وغيرهم.

وهــذا بلا ريب يدل على أن الراوي لا يترك بمجرد صدور الخطأ منه في الرواية، أو وقوع الوهم

والغلط منه، لا شك أنه ينزل به من مرتبة الاحتجاج إلى ما دونها مثل مرتبة الاعتبار، لكنه لا يسقط إلى مرتبة الترك إلا إذا فحش ذلك منه وكان الغالب على روايته، وهذا ما أشار إليه الإمام شعبة عندما سئل: من الذي يترك حديثه؟ فقال: "من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"[٦٨].

وقد كان النصيب الأكبر لمن استحقوا الترك عند ابن حبان لهذه الفئة، فقد بلغ عدد من استحق التـرك لخلل في ضبطه عند ابن حبان واحد وأربعين راويا يندرجون تحت هذه الأنواع.

النوع الأول: كثرة الخطأ وغلبة الوهم:

وقد ترك ابن حبان عددا من الرواة لكثرة الخطأ أو غلبة الوهم على مروياتهم، وسأورد بعضهم كمثال على فعله.

المثال الأول: بحر بن كنيز، قال فيه ابن حبان: "بحر ابن كنيز السقاء مولى باهلة، كنيته أبو الفضل، من أهل البصـرة، وهو جد عمرو بن علي الفلاس، يروي عن الزهري والحسن وعمرو بن دينار، روى عنه الثوري والحارث بن منصور مات في سنة ستين ومائة. كـان ممن فحُش خطؤه، وكثر وهمه، حتى استحق الترك وكان الثوري إذا روى عنه يقول: "حدثني أبو الفضل" حتى لا يعرف. سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: قال يحيى بن معين: بحر السقاء لا يكتب حديثه"[٦٩].

وابن حبان لم يكن بعيداً عن النقاد في صنيعـه هذا، فمن كثر الخطأ والغلط في رواياته، وصار الغالب عليها الوهم حتى غلبت رواياته الضعيفة على ما صح منها كان مستحقا للترك، ولذا نرى النقاد يقولون في بحـر: لا يكتب حديثه ... ليس بشيء هذا ما قاله ابن معين[٧٠]، أما البخاري فيقول: ليس هو عندهم بقوي[٧١]، ... يحدث عن قتادة بحديث لا أصل له من حديثـه ولا يتابع عليه[٧٢].

ويقول أبو داود: متروك[٧٣].

ويقول النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٧٤].

ذكره ابن البرقي في طبقة من ترك حديثه[٧٥].

ويقول الجوزجاني: ساقط[٧٦].

وقال علي بن الجنيد: متروك[٧٧].

ويقول يزيد بن زريع: كان لا شيء.

ويقول الدارقطني: متروك[٧٨].

ويقول يزيد بن زريع: كان لا شيء[٧٩].

ويقول الذهبي: وهوه[٨٠]، وقال في موضع آخر: تركوه[٨١].

وضعفه أبو حاتم وابن سعد وابن عدي والساجي والحربي وابن حجر[٨٢].

قال ابن عدي: كل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بين ... عامة ذلك -أي نسخه- لا يتابعه عليه أحد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره[٨٣].

والملاحظ أن ابن حبان لم يكتف بالحكم عليه بالترك، بل جعله تركا مفسرا معللا كما يظهر لنا.

المثال الثاني: ومن الرواة الذين حكم ابن حبان عليهم بالترك لغلبة الخطأ والوهم على مروياتهم عيسى بـن أبي عيسى.

يقول فيه ابن حبان: "عيسى بن أبي عيسى الخيّاط، من أهل الكوفة، أخو موسى بن أبي عيسى، واسم أبي عيسى ميسرة، أصله من الكوفة انتقل إلى البصرة، يروي عن الشعبي ونافع، روى عنه وكيع والكوفيون، وهو الذي يقال له الخيّاط والحنّاط؛ لأنه كان خيّاطا في أول أمره، ثم ترك الخياطة وصار حنّاطا. وكان سيء الفهم والحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، استحق الترك لكثرته مات سنة إحدى وخمسين ومائة. أخبرنا الهمداني قال: حدثنا عمرو بن علي قال: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عيسى الحنّاط فلم يرضه وذكر حفظا سيئا، أخبرنـا محمد بن إسحاق الثقفي قال: حدثنا المفضل بن غسان،

عـن يحيى بن معين قال: عيسى بن ميسرة الحنّاط ضعيف"[٨٤].

يقول يحيى بن سعيد القطان -وقد حدثـه عيسى بحديث أخطأ فيه فصوبه له يحيى فلم يرجع-: فتركته[٨٥] ... وفي رواية عنه –وقد ذكر له عيسى- فلم يرضه، وذكر حفظا سيئا وقال: كان منكر الحديث. وكان يحيى لا يحدث عنه[٨٦].

ويقـول ابن معين: ليس بشيء ... ضعيف ... ليس بشيء ولا يكتب حديثه[٨٧].

ويقول الإمام أحمد: ليس بشيء ضعيف ... لا يساوي شيئا[٨٨].

يقـول البخاري: ضعفه علي ... ضعفه يحيـى القطان[٨٩].

ويقول الفلاس: متروك الحديث ضعيف الحديث جداً[٩٠].

ويقول أبو حاتم: ليس بالقوي مضطرب الحديث[٩١].

ويقول ابن سعد: كان كثير الحديث لا يحتج به[٩٢].

ويقول النسائي: متروك الحديث[٩٣].

ويقول ابن عدي: أحاديثه لا يتابع عليها متنا ولا سنداً[٩٤].

ويقول ابن حجر: متروك[٩٥].

وكذلك ضعفه الدارقطني والذهبي[٩٦]، فكأنه إجماع مـن النقاد عليه، إلا أنه لم يبين سبب هذا الترك له سوى القطان وتبعه ابن حبان على ذلك. ويدل صنيع النقاد على أن ضعف الراوي ضعفاً شديداً ينزل به من مرتبة الضعف -التي قد يصلح الراوي فيها للاعتبار- إلى مرتبـة الترك التي تسقط الراوي عن مرتبتـي الاحتجاج والاعتبار.

النوع الثاني: غلبة النكارة:

من المعلوم عند أهل هذا الشأن أن بعض مصطلحات الحديث تختلف من إمام إلى إمام آخر، كالمصطلـح الذي نحن بصدد الحديث عنه وهو النكارة.

وللتوضيح أنقل بعض أقوال النقاد واستخداماتهـم للمصطلح: قال ابن دقيق العيد في قولهم روى مناكير: لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة[٩٧]. وقال أيضاً: فرق بين أن يقول: روى أحاديث مُنكرةَ، وبيـن أن يقول: إنه منكر الحديث؛ فإن هذه تقتضي كثرة ذلك منـه حتى تصير وصفاً له، فيستحق بها أن لا يُحتج بحديثه عندهم. أما العبارة الأولى: فتقتضي وجـود النكرة في أحاديث، ولا تقتضي كثرة ذلك[٩٨].

وقال ابن القطان: وفرق عند المحدثين بأن يقولوا: "روى مناكير" أو "منكر الحديث" "منكر الحديث": هـو الـذي يقولونه لمن سقطت الثقة بما يروي، لكثرة المنكرات على لسانه. فهذا عندهم هو الذي يطلقـون عليه أنه: "منكر الحديث" ولا تحل الرواية عنه.

أما الذي يقولون فيه: "عنده مناكير" أو روى أحاديثاً منكرة "فإنه رجل روى ما لا يعرفه غيره، وحاله مع ذلك صالحة، فهذا لا يضره الانفراد؛ إلا أن يكثر بعد قبوله ... [٩٩].

ولمعرفة الراوي الموصوف بذلك لا بد من جمع الطرق والروايات، فإن كان في السند أحد الضعفاء ودلّت القرائن على أنها من قِبله؛ كأن يتفرد بها عن شيخه، أو أن حاله تدل على ذلك، فتكون العهدة عليه، أما إن توبع الراوي على هذه النكارة فتنتقل هذه العهدة عنه ويتحملها شيخه[١٠٠].

وممن يستعمل عبارة "منكر الحديث" البخاري. ومعناها عنده أن الراوي الذي وصف بذلك ضعيـف جداً. وروي عن البخاري بسند صحيح قوله: "كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"[١٠١] ومقتضى ذلك أن لا يحتج به، ولا يعتبر به.

ومنكر الحديث عند ابن حبان من الألفاظ التي يطلقها أحيانا فيحكم على صاحبها بالترك، وفي راو آخر قـد يطلقها ويحكم عليه بتحريم الرواية عنه، وقد يطلقها ويحكم

عليه بالتوقف في أمره، وقد يحكم عليه بالاعتبار[١٠٢].

وهذا يساعدنا في فهم رواية ابن حبان في صحيحه لعدد من الرواة الذين وصفهم بمنكر الحديث، حيث يخرّج في صحيحه لمن يقول فيه منكر الحديث إذا لم يخالف الثقات[١٠٣].

قلت: ويدل صنيع ابن حبان أنه يطلق على الراوي استحقاق الترك إذا كثرت النكارة في مروياته، وغلبت على مستقيم حديثه. وغالب من يوصفهم بالنكارة يبين شدتها أو يصف الراوي أنه منكر الحديث جدا، ولندرس بعض هذه الأمثلة في كتابه المجروحين:

المثال الأول: **عبيد الله بن الوليد**: يقول فيه ابن حبان: "عبيد الله بن الوليد الوصافي، من أهل الكوفة، من ولد الوصاف بن عامر العجلي، واسم الوصاف مالك، روى عنه أهلها. منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات عطاء وغيره مالا يشبه حديث الأثبات، حتى إذا سمعها المستمع سبق إلى قلبه أنه كالمتعمد لها، فاستحق الترك. سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى ابن معين عن عبيد الله بن الوليد الوصافي؟ فقال: ضعيف. سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: قلت ليحيى بن معين: عبيد الله بن الوليد الوصافي؟ فقال: ليس بشيء"[١٠٤].

وقال الفلاس فيه: متروك الحديث[١٠٥].

وقال النسائي: متروك الحديث ... ليس بثقة ولا يكتب حديثه[١٠٦].

قال ابن عدي: وهو ضعيف جدا يتبين ضعفه على حديثه[١٠٧].

وقال الحاكم: روى عن محارب أحاديث موضوعة[١٠٨].

وقال الساجي: عنده مناكير ضعيف الحديث جداً[١٠٩].

قال أبو نعيم: يحدث عن محارب بالمناكير لا شيء[١١٠].

وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والذهبي غيرهم[١١١].

المثال الثاني: **علي بن أبي سارة**: ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "علي بن أبي سارة الشيباني، من أهل البصرة، يروي عن ثابت البناني، روى عنه موسى ابن إسماعيل والبصريون، كان ممن يروي عن ثابت مالا يشبه حديث ثابت، حتى غلب على روايته المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق الترك وهو الذي روى عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "من حمل قوائم السرير الأربع إيمانا واحتسابا حط الله عنه أربعين كبيرة" أخبرناه محمد بن علي الصيرفي، قال: حدثنا عثمان بن طالوت بن عباد، قال: حدثنا بكر بن عبد ربه، قال: حدثنا علي بن أبي سارة، عن ثابت"[١١٢].

وللوقوف على أقوال النقاد فيه:

يقول البخاري: فيه نظر[١١٣].

ويقول أبو حاتم: شيخ ضعيف الحديث[١١٤].

وقال أبو داود: تركوا حديثه ... وقال مرة: ترك الناس حديثه[١١٥].

وقال ابن عدي -بعد ذكره لمجموعة من أحاديثه-: وهذه الأحاديث كلها غير محفوظة وله غير ذلك عن ثابت مناكير[١١٦].

وقال العقيلي: عن ثابت لا يتابع عليه[١١٧].

وقال الذهبي: متروك[١١٨].

وقال ابن حجر: ضعيف[١١٩].

إذن رواية الراوي الأحاديث المنكرة بكثرة عن الحفاظ المشهورين تسقط الراوي، فيحكم عليه النقاد بالترك إذا زادت هذه المناكير وغلبت على مجمل حديثه، والله أعلم.

النوع الثالث: **اختلاط صحائف الراوي وعدم التمييز بينها**:

من الطبيعي أن يأخذ الراوي الحديث عن عدد من الشيوخ، والراوي الضابط ينبغي أن يحفظ حديثه بصدره وبسطره أي بكتابه وهذا ما يسمى ضبط الكتاب، فإذا ضعف الراوي وخف ضبط صدره -أو ربما لم

يعتمد عليه أساساً- لم يبق له إلا أن يحدث من صحائفه، والنقاد غالبا يثقون برواية من يحدث من صحائفه أكثر ممن يروي من حفظه، فإذا اختلطت صحائفه عليه، ولم يعد يستطيع أن يميز عمن أخذ هذا الحديث أو ذاك، فيخلط بين الشيوخ؛ كان هذا سببا لنزول مرتبة الراوي، وإليكم هذا المثال عن حماد بن أبي الجعد الذي ذكره ابن حبان فقال فيه:

"حماد بن أبي الجعد، من أهل البصرة، يروي عن محمد بن عمرو وقتادة وليث، روى عنه أبو داود الطيالسي. اختلطت عليه صحائفه، حتى لم يكن يحسن أن يميز شيئا منها، فاستحق الترك أنبأ الهمداني، ثنا عمرو بن علي قال: حُدث عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي داود، عن حماد بن أبي الجعد. فقال: سبحان الله! تحدث عن حماد بن أبي الجعد؟! أفلا تحدث عن البري وابن جرير والحسن بن دينار، وهؤلاء أصحاب حديث. ثم قال عبد الرحمن: كان حماد بن أبي الجعد عنده كتاب عن محمد بن عمرو وليث وقتادة، فما كان يفصل بينهم.

قال ابن حبان: وقد قيل إن حماد بن الجعد وحماد ابن أبي الجعد واحد ولم يتبين ذلك عندي فلذلك أفردت هذا عنه"(١٢٠).

ومع أن ابن أبي الجعد لم يعب في دينه وعدالته، فقد قال فيه أبو داود: كان إمامنا لأربعين سنة ما رأينا إلا خيراً(١٢١). إلا أنه قال فيه في موضع آخر: ضعيف(١٢٢). فقوله الأول إثبات لعدالته والثاني قدح في ضبطه ومن ثمَّ ضعفه في رواية الحديث.

أما عبد الرحمن بن مهدي فيثبت ضعفه فيقول: كان جاري ولم يكن يدري أيشٍ يقول(١٢٣).

وسبق أن نقل ابن حبان قول ابن مهدي فيه: كان عنده كتاب عن محمد بن عمرو وليث وقتادة، فما كان يفصل بينهم.

وقال ابن معين: ليس بثقة ليس حديثه بشيء(١٢٤). وضعفه أبو زرعة والنسائي والذهبي وابن حجر(١٢٥).

ولعل شهادة عبد الرحمن بن مهدي هي التي جعلت ابن حبان يعتمد قوله في حماد، ومن ثمّ ينزل به إلى مرتبة الترك فابن مهدي ناقد كبير جهبذ ومع ذلك فهو يحكم هنا على جاره، والجار أعلم الناس بخبر جاره، والله أعلم.

النوع الرابع: الاختلاط:

وهذا السبب متعلق بالضبط أيضاً. قال ابن منظور اختلط فلان: أي فَسَدَ عقله. ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغيّر عقله(١٢٦).

والاختلاط في الإنسان أمر كوني قدري لا يلام عليه، ولكن الكلام على روايته، فالمُضْعِفُ لرواية الشيخ: أن يروي شيئاً حين اختلاطه، ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد الاختلاط.

فالمختلط له أحوال مذكورة في مظانها، وقد لخص الحافظ ابن الصلاح القول فيها بقوله: "والحكم فيهم (أي المختلطين)، أن يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يعرف هل أُخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"(١٢٧).

وقال السخاوي: "فما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه، أو أبهم الأمر فيه وأشكل بحيث لم يعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله؟ سقط حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته، هكذا أطلقوه"(١٢٨).

وقد أطلق ابن حبان الحكم بالترك على عدد من المختلطين، ومثاله ما ذكره ابن حبان في المجروحين عن حصين والد داود بن الحصين حيث قال فيه:

"حصين والد داود بن الحصين، مولى عثمان بن عفان، من أهل المدينة، يروي عن أبي رافع، روى عنه ابنه داود بن الحصين، كان ممن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، واختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، فاستحق الترك"(١٢٩).

ويكفينا فيه قول الإمام البخاري حيث يقول فيه:

حديثه ليس فيه وجه صحيح[١٣٠] ... ويقول مرة أخرى: حديثه ليس بالقائم. . في حديثه نظر[١٣١].

ويقول أبو حاتم: ليس حديثه بالقائم ضعيف[١٣٢].

وضعفه الذهبي وابن حجر[١٣٣].

وابن حبان فسَّر ما لم يفسِّره النقاد، وبين ما لم يبنه غيره، وكلامه يتفق حكما مع الإمام البخاري.

المثال الثاني: ما ذكره ابن حبان في ترجمة صالح بن نبهان، حيث قال:

"صالح بن أبي صالح مولى أم سلمة، يروي عن أبي هريرة وابن عباس، روى عنه بن أبي ذئب والناس، تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بالأشياء ألتي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز، فاستحق الترك.

ثنا الهمداني، ثنا عمرو بن علي، عن بشر بن عمر، أنه سأل مالكا عن صالح مولى التوءمة فقال: لم يكن بثقة. سمعت محمد بن المنكدر يقول: سمعت عباس بن محمد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: صالح مولى التوأمة قد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت.

قال ابن حبان: هذا الذي قاله أبو زكريا -رحمة الله عليه -هو كذلك لو تميز حديثه القديم من حديثه الأخير، فأما عند عدم التمييز لذلك واختلاط البعض بالبعض يرتفع به عدالة الإنسان حتى يصير غير محتج به ولا معتبر بما يرويه[١٣٤].

وكلام ابن حبان تعقيبا على كلام ابن معين دقيق جدا، فهو يدرك تماما أن المختلط لا غبار عليه إذا تميزت رواياته وعلم ما كان منها قبل الاختلاط عما كان منها بعده، أما والحال أنها لم تتميز فترد رواياته، والله أعلم.

النوع الخامس: قبول التلقين:

التلقين هو أن يعرض على الراوي الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه؛ وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه.

وقد ضمَّن ابن حبان كتابه عددا من هؤلاء منهم سفيان بن وكيع الذي قال في ترجمته:

"سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد، يروي عن أبيه، روى عنه شيوخنا، مات سنة سبع وأربعين ومائتين يوم الأحد لأربع عشر بقين من شهر ربيع الآخر. وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له؛ استحق الترك. وكان ابن خزيمة يروي عنه وسمعته يقول: ثنا بعض من أمسكنا عن ذكره.

وهو من الضرب الذي ذكرته مرارا أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ ولكنهم أفسدوه، وما كان ابن خزيمة يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف، وما سمعت منه عن سفيان بن وكيع إلا حديثا لأشعث بن عبد الملك فقط"[١٣٥].

وهنا يثبت ابن حبان عدالة الراوي، لكنه يطعن في ضبطه، وسفيان بن وكيع هذا هو الذي قال الإمام البخاري فيه: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها[١٣٦].

ويقول أبو حاتم: له وراق قد أفسد حديثه ... لين[١٣٧].

وقال أبو زرعة: لا يشتغل به ... قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا. قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم[١٣٨].

وقال ابن عدي: كان إذا لقن تلقن[١٣٩].

وقال النسائي: ليس بشيء ... ليس بثقة[١٤٠].

وقال ابن حجر: كان صدوقا، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه[١٤١].

المثال الثاني: والمثال هذا لموسى بن دينار:

قال فيه ابن حبان: "موسى بن دينار، شيخ كان

بمكة، يروي عن سعيد بن جبير والقاسم بن محمد وعائشة بنت طلحة، روى عنه يوسف بن خالد السمتي وابن ندبة، وكتب عنه جارية بن هرم، وكان موسى هذا شيخاً مغفلاً، لا يبالي ما يلقن فيتلقن، وكل شيء يسأل فيجيب، ويحدث بما ليس من سماعه، فاستحق الترك"[١٤٢].

قال فيه حفص بن غياث: يكذب[١٤٣].

وقال يحيى بن سعيد: دخلت عليه فجعلت لا أريده على شيء إلا تلقنه[١٤٤].

وقال البخاري: ضعيف كان حفص بن غياث يكذبه[١٤٥].

قال أبو حاتم: مجهول[١٤٦].

وقال الساجي: كذاب متروك الحديث[١٤٧].

وقال الذهبي: تالف ... كذبه حفص بن غياث[١٤٨].

النوع السادس: غفلة الصالحين:

للغفلة ذاتها أسباب عديدة منها ترك تعاهد العلم، والانقطاع للعبادة من صيام وقيام وسهر في التلاوة والأذكار وهذا ما يعبِّر عنه علماء الحديث بمصطلح "غفلة الصالحين" وحاشا أن تكون العبادة والصلاح من أسباب الترك، ولكن العبّاد المقصودين هنا قد حبسوا أنفسهم على العبادة وتركوا مدارسة العلم وتعاهده فأدى إلى النسيان والغفلة. ومنهم: عبد الله بن عمر بن حفص.

قال فيه ابن حبان: "عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أخو عبيد الله ابن عمر، من أهل المدينة، يروي عن نافع، روى عنه العراقيون وأهل المدينة، كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك، ومات سنة ثلاث وسبعين ومائة.

أخبرنا الهمداني، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن عبد الله بن عمر. قال ابن حبان: وهو الذي روى عن نافع عن بن عمر أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته. وروى عن نافع عن بن عمر أن النبي ﷺ قال: "من أتى عرافا يسأله لم تقبل له صلاة أربعين ليلة" وروى عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين وللراجل سهما. فيما يشبه هذا من المقلوبات والملزوقات التي لا ينكرها إلا من أمعن في العلم وطلبه في مظانه"[١٤٩].

وقد جاء توثيقه عن عدد لا بأس فيه من العلماء، لكن لعل أقوال من وثقه تنصرف إلى الصلاح والعبادة وإلا فقد جرح في ضبطه. حيث يقول يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، في حديثه اضطراب وضعف، ويزيد في الأسانيد كثيراً[١٥٠].

ويقول الخليلي: ثقة، غير أنّ الحفاظ لم يرضوا حفظه[١٥١].

ويقول أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح يحسن الثناء عليه ... وقال أيضاً: يكتب حديثه ولا يحتج به[١٥٢].

وقال الذهبي: صدوق حسن الحديث ... صدوق في حفظه شيء[١٥٣].

وانظر إلى من لم يرضه حيث يقول الإمام البخاري: ذاهب لا أروي عنه شيئاً[١٥٤]. ويقول في موضع آخر: كان يحيى بن سعيد يضعفه. وكذا قال الفلاس[١٥٥].

وقول البخاري هذا يعادل الحكم عليه بالترك.

ويقول ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف[١٥٦].

ويقول الإمام أحمد: هو يزيد في الأسانيد ويخالف وكان رجلاً صالحاً[١٥٧].

وقال صالح جزرة: لين مختلط الحديث[١٥٨]. وقال المروذي: ذكره أحمد فلم يرضه[١٥٩].

وضعفه ابن المديني والنسائي وابن حجر وأبو أحمد الحاكم[١٦٠].

وللإمام أحمد وابن معين اختلاف في أقوالهم فيه. أعود فأقول لعل من وثقه وعدله كان ذلك لصلاحه وورعه وعبادته التي رافقها عدم تعاهد للعلم وترك مذاكرته، وإلا فقول البخاري وابن حبان صريح ومفسر لبيان تركه، والله أعلم.

المسألة الثالثة

هل ما نسب لابـن حبان من التشدد صحيح - في هذه الجزئية بالذات -؟

من الأمور الأساسية في علم الجرح والتعديل التنبه إلى بعض القضايا، مثل: وجوب التنبه إلى الاصطلاحات الخاصة ببعض الأئمة، والتنبيه إلى مراتب العلماء تشددا وتساهلا واعتدالا في الجرح والتعديل، والتنبيه إلى أن كثيراً من ألفاظ الجرح والتعديل لا تزال غير محررة المعاني، وقضية كلام الأقران في بعضهم، ومسألة تعارض الجرح والتعديل وغيرها من الأساسيات في هذا العلم.

ولا يغيب عن دارس للحديث الشريف أنه لا تكاد تذكر مسألة تشدد بعض النقاد وتساهل بعضهم واعتدال آخرين في الجرح والتعديل، إلا ويذكر ابن حبان كمثال على النقاد المتشددين في الجرح.

فقد قال الذهبي فيه: "ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"(١٦١).

ووصفه في موضع آخر بالخسَّاف المتهور(١٦٢).

وقال في موضع ثالث: "ابن حبان صاحب تشنيع وشغب"(١٦٣) وقال فيه: "ابن حبان ربما قصب الثقة"(١٦٤).

ويقول صاحب الرفع والتكميل: "ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال"(١٦٥).

فهل يظهر هنا تشدد ابن حبان وتعنته في الجرح؟

للوقوف على إجابة هذا التساؤل ينبغي موازنـة قـول ابن حبان مع أقوال النقاد، وبخاصّة المعتدلون منهم، فإذا وجدنا توافقا بينهم كان ابن حبان معتدلا بالضرورة، وإلا كان ما يوصف به ابن حبان من تشدد ينطبق على هذه الجزئية أيضاً.

لقد حكم ابن حبان بالترك على **اثنين وخمسين** راويا، درستهم جميعا وقارنت بين حكم ابن حبان عليهم وحكم النقاد -وقد ذُكر أكثرهم في هذا البحث- وللبيان سأورد الجدول الآتي ثم أذكر بعض الأمثلة التي توضح مقصدي من الجدول، وقد أظهرت الدراسة ما يأتي:

موافقة ابن حبان ومخالفته للنقاد	عدد الرواة من المتروكين	النسبة المئوية لهم
متفق تماما للنقاد	٢١	%٤٠,٣
متفق مع أكثر النقاد	١٨	%٣٤,٦
موافق لبعض النقاد ومخالف بعضهم	٩	%١٧,٣
مخالف للأكثر	٢	%٣,٩
خالف الجميع	٢	%٣,٩

يظهر من خلال دراسة هؤلاء الرواة أن ابن حبان قد اتفق حكمه مع حكم النقاد بصورة عامة في تسعة وثلاثين راويا، ووافق حكمه بعض النقاد وخالف آخرين في تسعة رواة، وخالف المعظم ووافق بعض النقاد في راوييـن، وانفرد بالحكم بالترك ومخالفته للنقاد في راويين أيضا.

وللتوضيح سأورد بعض الأمثلة على الفئات الواردة في الجدول أعلاه:

مثـال لرواة اتفق ابن حبان تماما مع النقاد في الحكم عليهم -وقد بلغ عددهم **واحد وعشرين راويا**-:

المثال الأول: عبد الرحيم بن زيد العمي:

قال فيه ابن حبان: "عبد الرحيم بن زيد العمي، كنيته أبو زيد، عداده في أهل البصرة، يروي عن أبيه العجائب، لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها، يروي عن أبيه، روى عنه العراقيون، فأما ما روى عن أبيه فالجرح ملزق بأحدهما أو بهما، وهذا لا سبيل إلى معرفته إذ الضعيفان إذا انفرد أحدهما عـن الآخر بخبر لا يتهيأ حكم القدح في أحدهما دون الآخر، وإن كان وجود المناكير في حديث منهما معا أو من أحدهما استحق الترك"(١٦٦). أما أقوال النقاد التي وقفت عليها فيه فهي كالآتي:

قال ابن معين: ليس بشيء ... تركوه(١٦٧).

قال أبو حاتم: ترك حديثه كان يفسد أباه، يحدث عنه بالطامات(١٦٨).

قال أبو زرعة: واهي ضعيف الحديث(١٦٩).

قال البخاري: تركوه(١٧٠).

قال أبو داود: لا يكتب حديثه ... ضعيف(171).

قال النسائي: متروك الحديث(172).

قال الجوزجاني: غير ثقة(173).

قال ابن عدي: يروي غير حديث منكر، وله أحاديث غير ما ذكرت كلها ما لا يتابعه الثقات عليها(174).

قال أبو نعيم: عن أبيه أحاديث منكرة(175).

قال الذهبي: واه(176).

قال ابن حجر: متروك كذبه ابن معين(177).

المثال الثاني: عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر:

قال فيه ابن حبان: "عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، من أهل المدينة، يروي عن أبيه وعمه، روى عنه عتيق بن يعقوب الزبيري وأهل المدينة، كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه وذاك أنه كان يهم فيقلب الإسناد ويلزق المتن بالمتن يفحش ذلك في روايته فاستحق الترك"(178).

قال فيه الإمام أحمد: ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته. وقال في موضع آخر: ليس يساوي حديثه شيئا، خرقناه، ليس هو ممن يروى عنه، كان كذابا(179).

وقال ابن معين: ضعيف ... ليس بشيء(180).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، كان يكذب(181).

وقال أبو زرعة: متروك الحديث(182).

وقال البخاري: سكتوا عنه(183).

وقال النسائي: متروك الحديث(184).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مناكير، إما إسنادا وإما متنا(185).

وقال الذهبي: تركوه واتهمه بعضهم ... هالك(186).

قال ابن حجر: متروك(187).

المثال الثالث: عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي:

ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، يروي عن الزهري والقاسم، روى عنه بن إسحاق، كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر في روايته عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك"(188).

قال فيه ابن معين: ليس بثقة ... كذاب ليس بشيء(189).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث كان يضع الحديث(190).

وقال البخاري: فيه نظر. . منكر الحديث(191).

وقال أبو داود: ليس بشيء يروي عن قتادة وسمّاه مناكير(192).

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث سندا ومتنا(193).

وقال علي بن الجنيد والدارقطني: متروك(194).

وقال الجوزجاني: يذمون حديثه(195).

أما الرواة الذين حكم عليهم ابن حبان بالترك ووافق في حكمه أكثر النقاد فقد بلغ عددهم **ثمانية عشر راويا** منهم:

المثال الأول: عبد الله بن عبد العزيز:

ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "عبد الله ابن عبد العزيز الليثي، من أهل المدينة، كنيته أبو عبد العزيز، يروي عن الزهري وسعد بن إبراهيم وأهل المدينة، روى عنه سعيد بن عبد الجبار وعثمان بن سعيد ابن كثير والبغداديون، كان ممن اختلط بأخرة حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم فاستحق الترك"(196).

قال فيه ابن معين: ليس بشيء(197).

وقال البخاري: منكر الحديث(198).

وقال أبو حاتم: كان قد خلط، منكر الحديث ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه، ليس في وزن يشتغل بأخطائه، عامة حديثه خطا، لا أعلم له حديثا مستقيما يكتب حديثه(199).

قال أبو زرعة: ليس بالقوي(200).

وقال النسائي: ضعيف ... ليس بثقة(201).

وقال ابن عدي: حديثه خاصة عن الزهري مناكير(202).

وقال الجوزجاني: يروي عن الزهري مناكير، بعيدا من الصدق(٢٠٣).

قال أبو احمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم(٢٠٤).

هذا مجمل ما قيل فيه إلا أن سعيد بن منصور قال فيه: كان مالك يرضاه وكان ثقة(٢٠٥).

قال الباحث: لعل سعيد بن منصور ومالك رأياه قبل اختلاطه.

المثال الثاني: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم:

ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم، مولى ابن عمر، من أهل المدينة، يروي عن أبيه، روى عنه العراقيون وأهل المدينة ... كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك(٢٠٦).

قال فيه الإمام أحمد: ضعيف(٢٠٧). وقال ابن سعد: كثير الحديث ضعيف جداً(٢٠٨).

قال فيه ابن معين: ليس حديثه بشيء ضعيف(٢٠٩).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث ... ضعفه علي بن المديني جداً(٢١٠). وكذا قال البخاري(٢١١).

قال أبو زرعة: ضعيف الحديث(٢١٢).

وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف(٢١٣).

قال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه، هو رجل صناعته العبادة والتقشف، ليس من أحلاس الحديث(٢١٤).

قال الساجي: منكر الحديث(٢١٥).

قال الطحاوي: حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف(٢١٦).

قال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه(٢١٧).

ونجد ابن عدي يقول فيه: له أحاديث حسان ... وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه(٢١٨).

المثال الثالث: اليمان بن المغيرة:

ذكره ابن حبان فقال: "اليمان بن المغيرة التيمي العنزي، كنيته أبو حنيفة، يروي عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه وكيع، منكر الحديث جداً يروي عن عطاء أشياء لا يتابع عليها من المناكير التي لا أصول لها فلما كثر ذلك في روايته استحق الترك"(٢١٩).

قال فيه ابن معين: ليس بشيء(٢٢٠).

قال البخاري: منكر الحديث(٢٢١).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث(٢٢٢).

قال أبو زرعة: ضعيف الحديث(٢٢٣).

وقال النسائي: ليس بثقة(٢٢٤).

وقال الجوزجاني: لا يحمد الناس حديثه(٢٢٥).

وقال الدارقطني: ضعيف(٢٢٦).

وقال الذهبي: متروك الحديث ... واه بمرة(٢٢٧).

وقال ابن حجر: ضعيف(٢٢٨).

ونجد ابن عدي يقول فيه: له غير ما ذكرت قليل، وما أرى بحديثه بأسا(٢٢٩).

أما الرواة الذين وافق ابن حبان بعض النقاد وخالف بعضهم فبلغ عددهم **تسعة** رواة منهم: الهذيل ابن بلال المدائني.

ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "الهذيل بن بلال المدائني، يروي عن نافع وعبد الله بن عبيد بن عمير، روي عنه العراقيون، كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، على قلة روايته فلما كثر مخالفته الثقات فيما يرويه عن الإثبات، خرج عن حد العدالة إلى الجرح، وصار في عداد المتروكين ممن لا يحتج به"(٢٣٠).

قال فيه ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث(٢٣١).

وقال ابن معين: ليس بشيء ... ضعيف(٢٣٢).

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: لين ليس بالقوي(٢٣٣).

ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين وقال النسائي: ضعيف(٢٣٤).

قال الدارقطني: ضعيف(٢٣٥).

ذكره الساجي والعقيلي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء(٢٣٦).

إلا أن الإمام أحمد قال فيه: ثقة(٢٣٧). وفي موضع آخر قال: لا أرى به بأسا(٢٣٨).

وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه(٢٣٩).

وقال ابن عدي: ليس في حديثه حديث منكر فأذكره(٢٤٠).

وقال ابن عمار: مدائني صالح(٢٤١).

قال الذهبي في الميزان: وثقه معاوية بن صالح(٢٤٢).

المثال الثاني: الحسن بن يحيى الخشني:

ذكره ابن حبان فقال: "الحسن بن يحيى الخشني، أبو عبد الملك، من أهل دمشق ... منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات مالا أصل له، وعن المتقنين مالا يتابع عليه، وقد سمعت ابن جوصاء يوثقه ويحكيه عن أبي زرعة: أن عندنا خشنيان أحدهما ثقة، والآخر ضعيف. يريد الحسن بن يحيى الخشني، ومسلة بن علي، وقد كان الحسن رجلا صالحا، يحدث من حظفه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك"(٢٤٣).

قال فيه ابن معين: ليس بشيء(٢٤٤).

وقال النسائي: ليس بثقة(٢٤٥).

وقال ابن عدي-بعد أن ذكر حديثا له-: ولا أدري سرق هذا الحديث من الكتاب أم لا... (٢٤٦).

قال ابن الجنيد: ضعيف ليس بشيء. وكذا قال عبد الغني بن سعيد(٢٤٧).

قال الذهبي: واه تركه الدارقطني ... وهاه جماعة وقال دحيم وغيره لا بأس به(٢٤٨).

ثم نجد لابن معين قولا آخر فيه، حيث قال: ثقة(٢٤٩). وكذا قال أحمد بن صالح عندما سئل عنه ثقة؟ قال: نعم(٢٥٠).

ويقول الإمام أحمد: ليس بحديثه بأس(٢٥١).

ويقول فيه أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ(٢٥٢).

ويقول ابن عدي في الكامل: وهو ممن تحتمل روايته(٢٥٣).

قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط(٢٥٤).

وقد بلغ عدد الرواة الذين خالف ابن حبان فيهم أكثر النقاد راويين هما عاصم بن ضمرة السلولي وعمار ابن محمد.

المثال: عاصم بن ضمرة السلولي ذكره ابن حبان في المجروحين فقال: "عاصم بن ضمرة السلولي، من أهل الكوفة، يروي عن علي، روى عنه الحكم ابن عتيبة وأبو إسحاق السبيعي، كان رديء الحفظ فاحش الخطأ يرفع عن علي قوله كثيرا فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك على أنه أحسن حالا من الحارث سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بن معين أيما أحب إليك الحارث عن علي أو عاصم بن ضمرة عن علي؟ قال: عاصم بن ضمرة"(٢٥٥).

وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث(٢٥٦).

وقد وثق عاصم بن ضمرة ابن معين فقال: ثقة(٢٥٧).

وقال أحمد: وهو عندي حجة(٢٥٨).

وقال ابن المديني: ثقة(٢٥٩).

ووثقه العجلي(٢٦٠).

وقال فيه النسائي: ليس به بأس(٢٦١).

وقال البزار: هو صالح الحديث(٢٦٢).

وقال الذهبي: وهو وسط(٢٦٣).

وقال ابن حجر: صدوق(٢٦٤).

خالف ابن عدي فقال: وعاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثا لكثرة ما يروي عن علي مما تفرد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروي عنه. وقال: ينفرد عن علي بأحاديث باطلة لا يتابعه الثقات عليها والبلية منه(٢٦٥).

قال ابن سبط العجمي في الكشف الحثيث: وذكر عن الجوزجاني أنه ذكر حديثا وهو منكر جدا وهو بخلاف ما حكي عنه، ثم قال: خالف الأمة فروى أن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه. . وقول ابن عدي: والبلية منه. أنه وضعه والله أعلم(٢٦٦).

أما مخالفة ابن حبان لجميع النقاد فكانــت في **راويين** هما عباد بن عباد وعبد الله بن جعفر:

أما عباد بن عباد فقد قال فيه: "عباد بن عباد أبو عتبة الخواص، أصله من فارس، سكن أرسوف من فلسطين، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، روى عنه أهل الشام، كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة، حتى غفل عن الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك"[٢٦٧].

وثقه ابن معين والعجلي والفسوي[٢٦٨].

قال أبو حاتم: من العباد[٢٦٩].

وقال يعقوب بن سفيان: من الزهاد وكان ثقة[٢٧٠].

وقال الذهبي: وثقوه ... كان من فضلاء أهــل الشام وعبادهم[٢٧١].

قــال ابن حجر: صدوق يهم، أفحش ابن حبان فقال يستحق الترك[٢٧٢] [٢٧٣].

قــال الباحث: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "من العباد الخشن، روى عنه أهل الشام الرقائق"[٢٧٣] فكأن ابن حبان قد صرف توثيق النقاد له على الصلاح والعبادة.

أما عبد الله بن جعفر فقد ظهر لي أنه وهم فيــه وأراد غيره وهذا ما ذهب إليه ابن حجر فقال: كأنه أراد غيره فالتبس عليه[٢٧٤].

والمتأمل جيداً لصنيع ابن حبان يجد أنه قد فسر سبب ترك كل راوي من هؤلاء الرواة، فلم يصدر الحكم جزافا، بل بين وعلل السبب الذي من أجله استحق كل منهم الترك.

ولعلنا نقف هنا ونقول أليس من أوليات قواعــد الجرح والتعديل أن الجرح المفسر مقدم على التعديل؟ وأن من فسر وبين عنده زيادة علم على من عدل؟

ثــم إننا نقول إن الراوي لا يطلق عليه الحكم بالضعف لخطئه بحديث أو حديثين، بل لا بد أن تكون معظــم مروياته ضعيفة حتى يقال فلان ضعيف، فإذا أردنا أن نطبق هذه القاعدة على النقاد والحكم بالتشدد والتساهل والاعتدال عليهم، فينبغي أن نقول: إن من كان معظم أحكامه شديدة بالنسبة لغيره من النقاد فهو من المتشددين، وإن كانت معظم أحكامه متوسطة فهو من المعتدلين، وإذا كانت معظم أحكامه لينة بالمقارنة مع غيره من النقاد فهو من المتساهلين، فأين ابن حبان من ذلك كله؛ لقد كانت النسبة المئوية لاتفاقه مع النقاد ٧٥%، والنسبة المئوية لمن خالف ووافق فيهم النقاد ١٧,٣%، ولمن خالــف المعظم أو الكل ٧,٧% فهل يطلق عليه التشدد بصفة عامة؟!

الذي أراه والله أعلم أن العدل في حق ابن حبان أن يقال: إنه من المعتدلين في الغالب إلا في حالات قليلة خالف فيها كما يظهر لنا من هذه الدراسة، ولا يحق لنا أن نحكم عليه حكما عاما بما صدر منه نادرا والله أعلم.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- الترك حكم له أسبابه وألفاظه ومصطلحاته يحكــم به على الراوي.
- توجد عبارات لعدد من النقاد متناثرة يحكمون فيها بالترك على الراوي مع بيان السبب، إلا أن ابن حبان تميز بأن جعل هذا منهجا انتهجه في كتابه في كل مواضع حكمه بالترك؛ فلا يطلق الحكم بالترك إلا ويبينه ويفسره.
- أسبــاب ترك الراوي تتصل بقدح في عدالته أو ضبطه، وقد وافق ابن حبان من سبقه في أسباب مختلفة للترك مثل الوضع والبدعة والكذب وكثرة الخطأ وغلبة النكارة وعدم التفرغ للحديث.
- تظهر الدراسة أن ابن حبان قد اتفق حكمه- في معظم الرواة المحكوم عليهم بالترك- مع النقاد، وهذا يشير إلى أن إطلاق التعنت عليه في هذه الجزئية قد لا يكون دقيقا، خصوصا أن تركــه دائما مفسر.
- علــو كعب ابن حبــان في النقد لا يحتاج إلى من

يشهد له، ولكن ظهر لي من خلال البحث.

- اعتماد النقاد قوله في الرجال وحكمه عليهم في أكثر من موضع.
- لا تكاد تخلو ترجمة عند ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء والمتروكين" من كلام حرفي لابن حبان.
- اطلاعه على أقوال من سبقه من النقاد، ثم الحكم على الراوي بما يخالفهم يدل على استقلاليته النقدية، وتفسيره الترك مشعر بتقدمه في النقد عليهم.

الهوامش:

(١) ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: محب الدين العمري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م، ج٥٢، ص٢٤٩.

(٢) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت، مادة (بست)، ج١، ص٤١٧.

(٣) **المصدر السابق**، ج١، ص٤١٥.

(٤) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ج٣، ص٩٢٠. **وسير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ، ج١٦، ص٩٢.

(٥) ابن حجر، **لسان الميزان**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، حديث رقم (٣٨٦)، ج٥، ص١١٢.

(٦) ابن حبان، **المجروحين**، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، حديث رقم حديث رقم (٤٨٨)، ج١، ص٣٦٧.

(٧) **المصدر السابق**، حديث رقم (٩٢١)، ج٢، ص٢٤٣.

(٨) **المصدر السابق**، حديث رقم (٧٩٣)، ج٢، ص١٧٠.

(٩) هذا بناءً على دراسة استقرائية قمت بها حول اطلاقات العلماء للترك.

(١٠) لم أدرج في هذه الدراسة الرواة الذين قال فيهم ابن حبان استحق ترك الاحتجاج به والاعتبار بما رواه... لإبقاء الدراسة ضمن الحجم المقبول ولعلي أخرجها في دراسة مستقلة بعون الله تعالى.

(١١) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٧٨٣)، ج٢، ص١٦٠.

(١٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٥٢م، حديث رقم (٣٤٠)، ج٦، ص٦٤.

(١٣) **المصدر السابق**.

(١٤) ابن عدي، **الكامل**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، حديث رقم (١٥٠٠)، ج٥، ص٣٤٤. والذهبي، **الكاشف**، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة، جدة، ط١، ١٩٩٢م، حديث رقم (٣٤٣٥)، ص٦٦٢.

(١٥) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، حديث رقم (٣٧٩٣)، ج٢، ص٤٠٣.

(١٦) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٥٠٠)، ج٥، ص٣٤٤.

(١٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٣٤٠)، ج٦، ص٦٤.

(١٨) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، حديث رقم (٥١٨٨)، ج٤، ص٣٩١.

(١٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، حديث رقم (٧٢٤)، ج٦، ص٣٤٠.

(٢٠) البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، حديث رقم (١٨٧٥)، ج٦، ص١١٢.

(٢١) مسلم، **الكنى والأسماء**، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ص٦٤٨.

(٢٢) العقيلي، **الضعفاء**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، حديث رقم (١٠٦٨)، ج٣، ص٩٦.

(٢٣) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٥٠٠)، ج٥، ص٣٤٥.

(٢٤) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٧٢٤)، ج٦، ص٣٤٠.

(٢٥) **المصدر السابق**.

(٢٦) **المصدر نفسه**، وقد اخطأ في الحديث الذي يرويه مالك والخلق، عن يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن

وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ: "الأعمال بالنية" وهذا أصل من أصول الدين، ومداره على يحيى بن سعيد. فقال عبد المجيد -وأخطأ فيه-: اخبرنا مالك، عن زيد بن اسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: "الأعمال بالنية" الخليلي، الإرشاد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ج١، ص١٦٧.

(٢٧) **المصدر السابق**.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) ابن حجر، **طبقات المدلسين**، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٩٨٣م، حديث رقم (٨٢)، ص٤١.

(٣٠) ابن حجر، **التقريب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٣م، حديث رقم (٤١٦٠)، ص٣٦١.

(٣١) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٧٢٤)، ج٦، ص٣٤٠. هذا لأن عبد المجيد أفتى للرشيد بقتل الإمام وكيع بن الجراح وابن عيينة أفتى الرشيد بخلافه، ذلك أن وكيعا حدث" أن رسول الله ﷺ لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه، وأنتنت خنصراه"قال قتيبة: حدث بهذا الحديث وكيع وهو بمكة، وكانت سنة حج فيها الرشيد، فقدموه إليه، فدعا الرشيد سفيان بن عيينة وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فأما عبد المجيد فقال: "يجب أن يقتل هذا فإنه لم يرو هذا إلا وفي قلبه غش للنبي ﷺ، فسأل الرشيد سفيان بن عيينة فقال: " لا يجب عليه القتل رجل سمع حديثا فرواه لا يجب عليه القتل، إن المدينة أرض شديدة الحر، توفي النبي ﷺ يوم الاثنين فترك إلى ليلة الأربعاء لأن القوم كانوا في صلاح أمر أمة محمد، واختلفت قريش والأنصار فمن ذلك تغير". الكامل، ج٥، ص٣٤٥.

(٣٢) **المصدر السابق**.

(٣٣) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٧٩٧)، ج٢، ص١٧١.

(٣٤) الذهبي، **الميزان**، حديث رقم (٤١٥٤)، ج٤، ص٤٤.

(٣٥) **المصدر السابق**.

(٣٦) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٣١٥٣)، ص٢٩١.

(٣٧) **المصدر السابق**، حديث رقم (١٨٣)، ج٥، ص٩٥.

(٣٨) الذهبي، **الميزان**، حديث رقم (٤١٥٤)، ج٤، ص٤٤.

(٣٩) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، حديث رقم (٣٠٥٨)، ج١، ص ٣٢٨. والذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ، حديث رقم (١٧٦)، ص١٠٦.

(٤٠) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١١٨٠)، ج٤، ص٣٤٨.

(٤١) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (١٠٦٤)، ج٣، ص٢٤.

(٤٢) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٢٠)، ج١٠، ص٢٥٦.

(٤٣) الذهبي، **الميزان**، حديث رقم (٨٧٦٤)، ج٦، ص٥١٣.

(٤٤) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٩٣٦)، ج٦، ص٤٥٥.

(٤٥) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٢٠)، ج١٠، ص٢٥٦.

(٤٦) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٩٣٦)، ج٦، ص٤٥٥.

(٤٧) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٢٠)، ج١٠، ص٢٥٦.

(٤٨) **المصدر السابق**.

(٤٩) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٩٠)، ج١، ص١٥٦.

(٥٠) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٥٤)، ج١، ص٢٠٧.

(٥١) ابن حجر، **اللسان**، حديث رقم (٨٦٠)، ج١، ص٢٩٠.

(٥٢) **المصدر السابق**.

(٥٣) ابن سبط ابن العجمي، **الكشف الحثيث**، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨١م، حديث رقم (٩٠)، ص٥٥.

(٥٤) السمعاني، **الأنساب**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٨٢هـ، ج٥، ص٣١٢.

(٥٥) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (١٠٦)، ج١، ص١٧٣.

(٥٦) الذهبي، **الميزان**، حديث رقم (٢٣٥٩)، ج١، ص٤٣٦.

(٥٧) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، ج٦، ص٢٢٥.

(٥٨) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٦٥٨)، ج١، ص٣١٦.

(٥٩) ابن سبط ابن العجمي، **الكشف الحثيث**، حديث رقم (١٥٩)، ص٧٣.

(٦٠) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (٤٥٣)، ص٢٥٤.

(٦١) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٥٣٧)، ص١١٣.

(٦٢) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٣٤٠)، ج١، ص٢٩٧.

(٦٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٩٩٧)، ج٣، ص٢٩٢.

(٦٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٢١٨٠)، ج٣، ص٤٨٣.

(٦٥) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٦٧١)، ج٣، ص١٥٨.

(٦٦) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، حديث رقم (١١٩٩)، ج١، ص٢٧٧.

(٦٧) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٩٦٠)، ج٢، ص٢٧٢.

(٦٨) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث**، شرح ألفية الحديث، بيروت، دار الكتاب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ص١٦١.

(٦٩) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (١٤٠)، ج١، ص١٩٢.

(٧٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٥٥)، ج٢، ص٤١٨. وابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٤٩١)، ج١، ص١٣٥.

(٧١) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (١٩٢٧)، ج٢، ص١٢٨.

(٧٢) العقيلي، **الضعفاء**، حديث رقم (١٩٥)، ج١، ص١٥٤.

(٧٣) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٧٧٣)، ج١، ص٣٦٦.

(٧٤) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، حديث رقم (٨٢)، ص٢٤.

(٧٥) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٧٧٣)، ج١، ص٣٦٦.

(٧٦) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٢٨٧)، ج٢، ص٥٠.

(٧٧) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٤٩١)، ج١، ص١٣٥.

(٧٨) **المصدر السابق**.

(٧٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٥٥)، ج٢، ص٤١٨.

(٨٠) **الكاشف**، حديث رقم (٥٣٧)، ج١، ص٢٦٣ وقال مرة: تركوه.

(٨١) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، حديث رقم (٨٤٩)، ص١٠٠.

(٨٢) **المصدر السابق**. وابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٧٧٣)، ج١، ص٣٦٦.

(٨٣) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٢٨٧)، ج٢، ص١٥٠.

(٨٤) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٦٩٩)، ج٢، ص١١٧.

(٨٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٠٥)، ج٦، ص٢٨٩.

(٨٦) **المصدر السابق**.

(٨٧) المصدر السابق وابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٣٩١)، ج٥، ص٢٤٦.

(٨٨) ابن أبي حبان، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٠٥)، ج٦، ص٢٨٩. وابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٢٦٥٤)، ج٢، ص٢٤٠.

(٨٩) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٣٩١)، ج٥، ص٢٤٦. والبخاري، **الضعفاء**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، حديث رقم (٢٦٧)، ص٨٦.

(٩٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٠٥)، ج٦، ص٢٨٩.

(٩١) **المصدر السابق**، حديث رقم (١٦٠٥)، ج٦، ص٢٨٩.

(٩٢) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٤١٨)، ج٨، ص٢٠١.

(٩٣) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٢٦٥٤)، ج٢، ص٢٤١.

(٩٤) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٣٩١)، ج٥، ص٢٤٦.

(٩٥) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٥٣١٧)، ص٤٤٠.

(٩٦) الذهبي، **المغني**، حديث رقم (٤٨٢١)، ص٢، ص٥٠٠.

(٩٧) السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣٧٣. واللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ، ص١٠٣.

(٩٨) **المصدر السابق.**

(٩٩) ابن القطان، **الوهم والإيهام الواقعان في كتاب الأحكام الكبرى**، دار الكتب المصرية، ج٣، ص٤٨١.

(١٠٠) ينظر لذلك كتاب: **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**، أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، ج١، ص١٦٥.

(١٠١) اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ص٢٠٨. والسخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٣٧٣.

(١٠٢) الحمش، عداب، **ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل**، رسالة مخطوطة غير مطبوعة، ج٣، ص٢٦٣.

(١٠٣) **المرجع السابق.**

(١٠٤) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٦٠٩)، ج٢، ص٦٣.

(١٠٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٥٩٠)، ج٥، ص٣٣٦.

(١٠٦) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٣٥٣)، ص٦٦.

(١٠٧) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١١٥٦)، ج٤، ص٣٢٢.

(١٠٨) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (١٠٦)، ج٧، ص٥٠.

(١٠٩) **المصدر السابق.**

(١١٠) **المصدر السابق.**

(١١١) أحمد بن عبد الله الأنصاري، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، حلب، ط٥، ١٤١٦هـ، ص٢٥٤.

(١١٢) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٦٧٤)، ج٢، ص١٠٤.

(١١٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٢٣٩٧)، ج٦، ص٢٧٨.

(١١٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٠٣٧)، ج٦، ص١٨٩.

(١١٥) الذهبي، **المغني**، حديث رقم (٤٢٦٦)، ج٢، ص٤٤٧. وأبو داود، **سؤلات أبي عبيد الآجري**، تحقيق: محمد علي العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٧٩م، ص٢٤٨.

(١١٦) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٤٦)، ج٧، ص٢٨٥.

(١١٧) العقيلي، **الضعفاء**، حديث رقم (١٢٣٣)، ج٣، ص٢٣٢.

(١١٨) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (٣٩١٧)، ج٢، ص٤٠.

(١١٩) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٤٧٣٥)، ص٤٠١.

(١٢٠) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٢٤٢)، ج١، ص٢٥٣.

(١٢١) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٤٢٠)، ج٢، ص٢٤٥.

(١٢٢) المزي، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، حديث رقم (١٤٧٥)، ج٧، ص٢٢٦.

(١٢٣) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥)، ج٣، ص٥.

(١٢٤) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٩٨٦)، ج١، ص٢٣٢.

(١٢٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٦٠٦)، ج٣، ص١٣٤. والمزي، **تهذيب الكمال**، حديث رقم (١٤٧٥)، ج٧، ص٢٢٨، والذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (١٢١٤)، ص٣٤٨.

(١٢٦) ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، ص٧، ص٢٩٤-٢٩٥. الزبيدي، تاج العروس، الخيرية، ١٣٠٦هـ، ج٥، ص١٣٤.

(١٢٧) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ص٣٥٢.

(١٢٨) السخاوي، **فتح المغيث**، ص٣ن ص٣٢٣-٣٣٣.

(١٢٩) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٢٨٠)، ج١، ص٢٧٠.

(١٣٠) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٢٤)، ج٣، ص٧.

(١٣١) البخاري، **الضعفاء الصغير**، حديث رقم (١٨١)، ص٣٤.

(١٣٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٨٦٣)، ج٣، ص١٩٩.

(١٣٣) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (١١٣٧)، ص٣٤٠. وابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (١٣٩٤)، ص١٧١.

(١٣٤) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٤٨٥)، ج١، ص٣٦٥.

(١٣٥) **المصدر السابق**، حديث رقم (٤٧٢)، ج١، ص٣٥٩.

(١٣٦) البخاري، **التاريخ الأوسط**، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٩٧٧م، حديث رقم (٢٩٦٩)، ج٢، ص٣٨٥.

(١٣٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٩٩١)، ج٤، ص٢٣١.

(١٣٨) **المصدر السابق**.

(١٣٩) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٨٤٤)، ج٣، ص٤١٧.

(١٤٠) النسائي، **الضعفاء**، حديث رقم (٢٨٩)، ص٥٥. وابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٢١٠)، ج٤، ص١٠٩.

(١٤١) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٢٤٥٦)، ص٢٤٥.

(١٤٢) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٩٠٨)، ج٢، ص٢٣٧.

(١٤٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٦٣٩)، ج٨، ص١٤٢.

(١٤٤) **المصدر السابق**.

(١٤٥) ابن حجر، **لسان الميزان**، حديث رقم (٤٠٤)، ج٦، ص١١٦.

(١٤٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٦٣٩)، ج٨، ص١٤٢.

(١٤٧) ابن حجر، **لسان الميزان**، حديث رقم (٤٠٤)، ج٦، ص١١٦.

(١٤٨) الذهبي، **المقتنى في سرد الكنى**، تحقيق: محمد صالح، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، حديث رقم (١٤٣٣)، ج١، ص١٧٦.

(١٤٩) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٥٢٨)، ج٢، ص٦.

(١٥٠) المزي، **تهذيب الكمال**، حديث رقم (٣٤٤٠)، ج١٥، ص٣٢٧.

(١٥١) **المصدر السابق**.

(١٥٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٤٩٩)، ج٥، ص١٠٩.

(١٥٣) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، حديث رقم (٣٢٨١)، ج١، ص٣٤٨. **والميزان**، حديث رقم (٤٤٧٧)، ج٤، ص١٥١.

(١٥٤) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٦٤)، ج٥، ص٢٨٥.

(١٥٥) الذهبي، **الميزان**، حديث رقم (٤٤٧٧)، ج٤، ص١٥٢.

(١٥٦) ابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٦٤)، ج٥، ص٢٨٥.

(١٥٧) **المصدر السابق**.

(١٥٨) **المصدر نفسه**.

(١٥٩) **المصدر نفسه**.

(١٦٠) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، حديث رقم (٤٤٧٧)، ج٤، ص١٥١. وابن حجر، **التهذيب**، حديث رقم (٥٦٤)، ج٥، ص٢٨٥.

(١٦١) الذهبي، **الميزان**، ترجمة: افلح بن سعيد، حديث رقم (١٠٢٤)، ج١، ص٤٤١.

(١٦٢) **المصدر السابق**، ترجمة محمد بن الفضل، حديث رقم (٨٠٥٧)، ج٤، ص٨.

(١٦٣) **المصدر السابق**، ترجمة: أيوب بن عبد السلام، حديث رقم (١٠٩١)، ج١، ص٤٦٠.

(١٦٤) **المصدر السابق**، ترجمة: افلح بن سعيد، حديث رقم (١٠٢٤)، ج١، ص٤٤١.

(١٦٥) اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ص٣٣٥.

(١٦٦) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٧٨٤)، ج٢، ص١٦١.

(١٦٧) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، حديث رقم (١٠٤٥)، ج٣، ص٧٨.

(١٦٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٦٠٣)، ج٥، ص٣٣٩.

(١٦٩) **المصدر السابق**.

(١٧٠) البخاري، **التاريخ الصغير**، ج٢، ص٢٥٤.

(١٧١) أبو داود، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني**، ص٢٨٦.

(١٧٢) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص٦٨.

(١٧٣) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، ج٢، ص١٠٢.

(١٧٤) ابن عدي، **الكامل**، ج٥، ص٣٣٩.

(١٧٥) أبو نعيم، **الضعفاء**، تحقيق: فاروق حمادة، دار

الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٤م، ص١١٠.

(١٧٦) الذهبي، **الكاشف**، ص٦٥٠. **والمقتنى في سرد الكنى**، ص٢٥٤.

(١٧٧) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٤٠٥٥)، ص٣٥٤.

(١٧٨) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٥٩١)، ج٢، ص٥٣.

(١٧٩) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (٣٩٢٢)، ص٦٣٣. ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (١٨٨٢)، ج٢، ص٩٧.

(١٨٠) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (١٨٨٢)، ج٢، ص٩٧.

(١٨١) **المصدر السابق**.

(١٨٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٢٠٢)، ج٥، ص٢٥٣.

(١٨٣) البخاري، **التاريخ الأوسط**، حديث رقم (٢٤٤٦)، ج٢، ص٢٩٣.

(١٨٤) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٣٥٦)، ص٦٦.

(١٨٥) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١١٠٧)، ج٤، ص٢٧٦.

(١٨٦) الذهبي، **المغني**، حديث رقم (٣٥٨٥)، ج٢، ص٣٨٢.

(١٨٧) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٣٩٢٢)، ص٣٤٤.

(١٨٨) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٦٤٢)، ج٢، ص٨٦.

(١٨٩) ابن حجر، **لسان الميزان**، حديث رقم (٩٤٤)، ج٤، ص٣٣٣.

(١٩٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٧٢٧)، ج٦، ص١٣٣.

(١٩١) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٢١٥٧)، ج٦، ص١٩٧.

(١٩٢) ابن حجر، **لسان الميزان**، حديث رقم (٩٤٤)، ج٤، ص٣٣٣.

(١٩٣) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١١٨٧)، ج٥، ص٩.

(١٩٤) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٢٥١٠)، ج٢، ص٢١٧.

(١٩٥) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ه، حديث رقم (٣١٠)، ص١٧٣.

(١٩٦) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٥٣٠)، ج٢، ص٨.

(١٩٧) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٢٠٦٢)، ج٢، ص١٣٠.

(١٩٨) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٤٢٢)، ج٥، ص١٤٠.

(١٩٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٤٧٥)، ج٥، ص١٠٣.

(٢٠٠) **المصدر السابق**.

(٢٠١) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٢٠٦٢)، ج٢، ص١٣٠.

(٢٠٢) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٩٧٩)، ج٤، ص١٥٦.

(٢٠٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (٥١٤)، ج٥، ص٢٦٣.

(٢٠٤) **المصدر السابق**.

(٢٠٥) **المصدر نفسه**.

(٢٠٦) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٥٩٨)، ج٢، ص٥٧.

(٢٠٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١١٠٧)، ج٥، ص٢٣٣.

(٢٠٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (٣٦١)، ج٦، ص١٦١.

(٢٠٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١١٠٧)، ج٥، ص٢٣٣.

(٢١٠) **المصدر السابق**.

(٢١١) البخاري، **التاريخ الكبير**، حديث رقم (٩٢٢)، ج٥، ص٢٨٤.

(٢١٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١١٠٧)، ج٥، ص٢٣٣.

(٢١٣) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (١٨٧١)، ج٢، ص٩٥.

(٢١٤) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (٣٦١)، ج٦، ص١٦١.

(٢١٥) **المصدر السابق**.

(٢١٦) **المصدر نفسه**.

(٢١٧) **المصدر نفسه**.

(٢١٨) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١١٠٥)، ج٥، ص٢٦٩.

(٢١٩) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (١٢٥٠)، ج٣، ص١٤٤.

(٢٢٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٣٤٢)، ج٩، ص٣١١.

(٢٢١) البخاري، **التاريخ الأوسط**، حديث رقم (٢٢٣١)، ج٢، ص١٨٣.

(٢٢٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٣٤٢)، ج٩، ص٣١١.

(٢٢٣) **المصدر السابق**.

(٢٢٤) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٦٥٣)، ص١١٢.

(٢٢٥) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، حديث رقم (١٨٦)، ص١١٥.

(٢٢٦) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٣٨٤١)، ج٣، ص٢١٨.

(٢٢٧) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، حديث رقم (٧٢٢٣)، ج٢، ص٧٦.

(٢٢٨) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٧٨٥٤)، ص٦١٠.

(٢٢٩) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٢٠٩٠)، ج٧، ص١٨٠.

(٢٣٠) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (١١٦٩)، ج٣، ص٩٥.

(٢٣١) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج٧، ص٣٢٠.

(٢٣٢) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧٩م، حديث رقم (٤٨٩٢)، ج٤، ص٣٨١.

(٢٣٣) أجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٩هـ، ص٥٠٠. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٩، ص١١٣.

(٢٣٤) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، حديث رقم (٦١٠)، ص١٠٤.

(٢٣٥) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج٢، ص٧٠٨.

(٢٣٦) ابن حجر، **لسان الميزان**، حديث رقم (٦٨٥)، ج٦، ص١٩٢.

(٢٣٧) عمر بن أحمد، **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، تحقيق: حامد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، حديث رقم (٦١)، ص١٠٦.

(٢٣٨) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٧، ص٧٠٨.

(٢٣٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٤٧٧)، ج٩، ص١١٣.

(٢٤٠) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٢٠٤٠)، ج٧، ص١٢٣.

(٢٤١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٤، ص٧٦.

(٢٤٢) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٧، ص٧٠٨.

(٢٤٣) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٢١١)، ج١، ص٢٣٥.

(٢٤٤) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٤٥٦)، ج٢، ص٣٢٣.

(٢٤٥) **المصدر السابق**.

(٢٤٦) **المصدر نفسه**.

(٢٤٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (٥٦٧)، ج٢، ص٢٨١.

(٢٤٨) الذهبي، **المغني**، حديث رقم (١٤١٩)، ص١٦٨.

(٢٤٩) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٤٥٦)، ج٢، ص٣٢٣.

(٢٥٠) ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج١٤، ص٦.

(٢٥١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (٥٦٧)، ج٢، ص٢٨١.

(٢٥٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٨٦)، ج٣، ص٤٤.

(٢٥٣) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (٤٥٦)، ج٢، ص٣٢٣.

(٢٥٤) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (١٢٩٥)، ص١٦٤.

(٢٥٥) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٧١٩)، ج٢، ص١٢٥.

(٢٥٦) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٥، ص٤٠.

(٢٥٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٦٤٥)، ج٣، ص٤٥.

(٢٥٨) ابن سبط العجمي، **الكشف الحثيث**، حديث رقم (٣٦١)، ص١٤٣.

(٢٥٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (١٩١٠)، ج٦، ص٣٤٥.

(٢٦٠) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٥، ص٤٠.

(٢٦١) الذهبي، **المغني**، حديث رقم (٢٩٨٤)، ص٣٢٠.

(٢٦٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٥، ص٤٠.

(٢٦٣) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (٢٥٠٤)، ص٥١٩.

(٢٦٤) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٣٠٦٣)، ص٢٨٥.

(٢٦٥) ابن عدي، **الكامل**، حديث رقم (١٣٨٠)، ج٥، ص٢٢٤.

(٢٦٦) ابن سبط ابن العجمي، **الكشف الحثيث**، حديث رقم (٣٦١)، ص١٤٣.

(٢٦٧) ابن حبان، **المجروحين**، حديث رقم (٧٩٣)، ج٢، ص١٧٠.

(٢٦٨) **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، ص١٨٦.

(٢٦٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حديث رقم (٤٢٤)، ج٦، ص٨٣.

(٢٧٠) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (١٦٣)، ج٥، ص٨٥.

(٢٧١) الذهبي، **الكاشف**، حديث رقم (٢٥٦٧)، ص٥٣٠.

(٢٧٢) ابن حجر، **التقريب**، حديث رقم (٣١٣٤)، ص٢٩٠.

(٢٧٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص٤٣٥.

(٢٧٤) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، حديث رقم (١٦٣)، ج٥، ص٨٥.